مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الاقتصاد العراقي والبيئة المتغيرة بعد أحداث سوريا

وحدة الدراسات الاقتصادية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الاقتصاد العراقي والبيئة المتغيرة بعد أحداث سوريا

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، السياسة الداخلية والخارجية

الكاتب / وحدة الدراسات الاقتصادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الخلاصة:

على الرغم من المكاسب الاقتصادية التي حققها العراق، إلّا أنّ الاقتصاد العراقي لا زال هشّاً، وغير محوكم، كما أنّه اقتصاد غير قادر على الصمود، ومعتمد على الخارج، وعلى الرغم من أنّ العلاقات الاقتصادية بين العراق وسوريا لا تعطي تصورًا على أنّهما شريكان اقتصاديان محتملان، إلا أنّ التطورات السياسية والأمنية في سوريا، وفي العلاقات بين البلدين، قد تفضي إلى وجهٍ جديدٍ، يكون أمّا تشاركيًا أو عدائيًا، أو احتمالات البقاء على المستوى السابق نفسه قبل انهيار نظام بشار الأسد.

إنّ المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة لا تعفي العراق أن يكون متفرجًا عما يجري عبر الحدود، فقد يكون قادرًا على الوصول إلى ميناء طرطوس، وإحياء خط أنبوب النفط العراقي- السوري، مما سيعطي قدرة عليا على التنويع والوصول، كما أنّ تشابك الأوضاع الاقتصادية قد يقود إلى أن يستفيد كلا الطرفين من إمكانية توسيع طريق التنمية، ليشمل مجالات ومسارات أوسع، كذلك أنّ الإبقاء على دور المراقب في البعد الاقتصادي يجعل من الآخرين أكثر قدرةً على نيل المكاسب... ولكن، لا يُتوقع أن تلتحق سوريا بقدرتها الاقتصادية عاجلًا، فسنوات من العقوبات والاضطرابات والحروب، لن تسمح بانتقال اقتصادي سلس، إذ إنّه غير مُستبعدٍ أن تمرّ البلاد بسنوات من التجارب التي قد تتشابه مع التجارب التي خاضها العراق.

سيكون من الصعب التنبؤ بالعقبات الاقتصادية, إذا ما اتجهت القيادة السورية الجديدة إلى التطبيع مع إسرائيل، حينها ستكون هناك الكثير من الاعتبارات على المحك، ولا يبتعد الجانب الاقتصادي عنها، فقد تلجأ إسرائيل إلى توسيع دائرة نفوذها حسبما تعمل عليه الآن لتصل إلى الحدود العراقية, والاستفادة من المزايا التي يمتلكها العراق في إقليم كوردستان العراق وهو أمر مستبعد، وقد تلجأ إلى طرح أفكار تمسّ الأمن القومي للعراق, منها إحياء فكرة أنبوب النفط من الإقليم عبر الأراضي السورية، أو اقتراح إنشاء طريق رابط من كوردستان إلى المناطق التي تسيطر عليها ما تُعرف بـ (قسد) , ومن ثمّ إلى مرتفعات الجولان وربطه بطريق نيودلهي – العقبة – اليونان ؛ ليكون منافسًا لطريق التنمية الذي يعمل العراق عليه، وهي سيناريوهات غير قابلة للتحقق في الواقع، بيد أنّ من الضروري العمل على تحقيق الأمن الاقتصادي, والتركيز عليه من الجارة سوريا.

من جهة أخرى تكمن الأهمية للعراق في أن يعمل بجدٍّ وحرص مع الشركاء الإقليميين لتحديد الفرص الاقتصادية التي يمكن العمل عليها، وتحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية السورية عن كثب؛ وذلك لتحليل الفرص، وتقديم الاقتراحات، والتي تدرأ عن طريقها المخاطر التي قد تحيط بخطط التنمية وطموحات العراق الاقتصادية.

II. هل مسار الاقتصاد العراقي على الطريق الصحيح؟

ليس سهلًا القول أنّ أيّة دولة يمكن لها أن تمضي في نموها بمعزل عن محيطها والعالم، فلسنوات طوال عانى العراق من أزمات هيكلية أمنية وطائفية ناتجة عن سنوات من القمع، وكبت الحريات. إنّ الظروف التي سادت بعد عام 2003 لم تُتح لعناصر القوة الاقتصادية في العراق أن تسير وفقًا لمسار تنموي واضح، تبعًا لذلك، كان النهج الذي أُختير للاقتصاد العراقي أن تُسند إليه مهمة الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي (أي أنّ يتم تسخير الاقتصاد للأغراض الأمنية والسياسية من أجل تثبيت عناصر الدولة) بعيدًا عن هدف تحقيق أعلى قدرٍ من النمو وفقًا لقواعد اقتصادية صارمة.

بعد إعلان انتهاء مهمة الانتصار على داعش في 2018، بدأت الجهود المحلية والدولية والإقليمية العمل على اتباع نهج اقتصادي أكثر استدامة وتنويع للاقتصاد العراقي، وبالفعل، بفضل الاستقرار الأمني والسياسي استطاعت عناصر القوة الاقتصادية في البروز، عن طريق مظاهر عدّة من بينها الخطط الحكومية الطموحة، والبرامج التنموية الحكومية إلى جانب تلمّس المواطن العراقي لمظاهر البناء والعمران والنمو في الآفاق المختلفة في البلاد.

إنّ العراق الطموح، الذي يسعى الى نهل منافع النمو من عناصر القوة التي يمتلكها، والتي بدورها تتوزع بين المصادر الطبيعية للطاقة في النفط والغاز، والى الهبة السكانية التي جعلت من البلاد الأكبر في قوة العمل بنسبة 60% من النسبة الاجمالية الى السكان، فضلًا عن الموقع الجغرافي الذي يتوسط طرق النقل العالمية، كذلك مراكز التنوع الديموغرافي للسكان، وما تحمله من ميزة استقطاب عالية، وغيرها من عناصر القوة الاقتصادية التي تُستمد من البعد الديني، والاجتماعي، والجغرافي للبلاد.

على أيّة حال، فأنّ الحكومة العراقية الحالية، تعتقد أنّ المناخ مؤاتٍ جدًا لانطلاق الفعاليات الاقتصادية ذات الأثر الملموس على الواقع المجتمعي، والقادرة على التنويع، وخلق إحساس إيجابي لدى السكان حول أهمية التنمية الاقتصادية ودعم الدولة في ذلك، أي خلق مسؤولية تشاركية في النمو. كما أنّ هناك تحسنًا في بعض المؤشرات العامة ذات الأثر المهم في حوكمة النشاط الاقتصادي, منها انخفاض مؤشر الفساد في العراق من (178) إلى (154) في السنوات القليلة الماضية حتى 2023 من مجموع 180 دولة [1]، كما أنّ المحفظة الاستثمارية في العراق تتجه نحو الارتفاع، إذ إنّ العراق استقطب ما يُقارب 100 مليار دولار في أنشطة استثمارية متعددة أهمها, في مجال النفط والغاز وفقاً لمحمد النجار مستشار رئيس الوزراء[2] ، ويُتوقع حصد العراق مزيدًا من الأموال إذا ما اتّجه أكثر إلى تطوير النظام المصرفي، وربطه أكثر بقواعد النظام المصرفي الدولي. ومن بين الأمور التي تحققت فيها النجاحات هو إجراء التعداد السكاني بعد تأخّر دام لعقود، فقد يُتيح التعداد السكاني القدرة على فهم الأوضاع الديموغرافية للسكان، واتجاهات العمل، وفهم الأسواق المحلية، وهو الأمر الذي سيتيح القدرة على فهم إدارة الأسواق المحلية في العراق بصورة أكثر مهنية وواقعية، ويكون التوجّه ذا بعد تخصصي.

III. كيف يمكن للأوضاع في سوريا أن تنعكس على الأوضاع الاقتصادية في العراق؟

في مقابل تلك المؤشرات الإيجابية، والمعطيات البناءة التي تعكس قدر أعلى من التفاؤل، فأنّ الظروف التي تحيط بالمنطقة تجعل من الصعب القدرة على البتّ في أنّ النمو سائر بقدر كبير، وعلى الزخم نفسه الذي شهدناه في السنوات الأخيرة، فلو نبدأ من سوريا التي لها حدود مع العراق تبلغ 599 كم

_ وهي ثاني أطول حدود للعراق مع جيرانه_، فأنّ العلاقات الاقتصادية البينية ليست بالحجم الكبير، فقد بلغ حجم التبادل التجاري السوري أكثر من 2.8 مليار دولار في 2010، إلا أنّه انخفض بعد الاضطرابات التي شهدها البلدان إلى 76 مليون دولار [3] في 2015 بفعل سقوط أجزاء في كلا البلدين من سيطرة الحكومتين العراقية والسورية بيد تنظيم داعش الإرهابي، ومع ذلك، تشير بعض التقارير إلى أنّ حجم التبادل التجاري قد وصل إلى أكثر

1. Transparency perception index, Iraq, 2023: https//:www.transparency.org/en/countries/iraq
2. 100 مليار دولار حجم الاستثمار المباشر في العراق، اتحادا الغرف العربية، 2024: https://shorturl.at/Kj1zE -
3. The observer Economic complexity, Iraq and Syria Trade, https://oec.world/en/profile/bilateral-country/irq/partner/syr

من 1 مليار دولار في 2023، وتتركز صادرات العراق إلى سوريا بالدرجة الأساس على النفط الخام، إلى جانب بعض المنتجات الثانوية، فيما تتركز الصادرات السورية إلى العراق على بعض الصناعات الغذائية، والمواد المنظفة، والتجميلية، وبالمحصلة فأنّ العراق وسوريا لا يُعدان شريكين تجاريين أو اقتصاديين نشطين.

لقد أثّرت الأوضاع الداخلية في سوريا على الأوضاع الاقتصادية، فسنوات الحرب الأهلية، وسيطرة التنظيمات المتمردة، إلى جانب التدخل الدولي والعقوبات الدولية، جعلت الاقتصاد السوري متعثرًا بدرجة كبيرة، ما خلّف ذلك ارتفاع الفقر في البلاد إلى 92% من السكان، هو ما يوضّح الهجرة الكبيرة للأيدي العاملة السورية خارج البلاد. وفقاً للمنظور الاقتصادي، وعلى مستوى الأمد القصير، لا يُتوقع أن تندمل جراح الاقتصاد السوري في الأمد القصير، كما لا يُتوقع أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري في القريب؛ إذ ينتظر المجتمع الدولي مراقبة الأوضاع عن كثب إلى حين البتّ بالرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية، لذلك، يُتوقع أن يمرّ الاقتصاد السوري بالمراحل نفسها التي مرّ بها الاقتصاد العراقي، إذ ستتخلل عملية التحوّل الاقتصادي الكثير من الشكوك في القدرة على إدارة عملية الانتقال دون الوقوع بالهفوات نفسها في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

من وجهة نظر العراق، وتبعًا للمعطيات السابقة، فأنّ الأوضاع الداخلية في سوريا ستحدد طبيعة التفاعل الاقتصادي بين البلدين؛ إذ يركّز العراق في الوقت الراهن على مراقبة الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا بصورة مكثفة، ولا يُتوقع إعطاء أولوية إلى الاعتبارات الاقتصادية، كما أنّ الإدارة الانتقالية في سوريا لن تركّز على العراق في الجانب الاقتصادي، لاعتبارات عدّة منها, أنّ الطريق البري للعراق لا يتوقع أن يكون مؤاتيًا لحرية حركة البضائع بين البلدين، فالصحراء السورية ينشط فيها تنظيم داعش الإرهابي، ولا يُتوقع أن يستتب الأمن فيها قريبًا، كما لم يتضح حتى الآن كيف ستكون العلاقة بين وجود تنظيم داعش, وبين التنظيمات التي استولت على السلطة في دمشق، مما يرشح احتمال وقوع اشتباك بين الأطراف أعلاه إذا لم يكن هناك ترتيب في إدارة الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما وأنّ الحكومة الانتقالية في سوريا عازمة على ضمّ كلّ الأراضي السورية إلى سلطتها.

IV. اشتباك القضية السورية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين

تُعدّ المسألة الكبرى، هي أنّ القضية السورية مشتبكة مع قضايا أخرى في المنطقة، كما أنّ أطرافًا عدة متدخلة في الأوضاع السورية، كالتركية والقطرية من جهة، والإيرانية، والخليجية وبالتحديد الإمارات والسعودية، ومن جهة أخرى الجانب الإسرائيلي، ويُتوقع أن يكون هناك دور مصري وأردني بسبب مخاوفهم، إلى جانب الدور الأمريكي – الأوربي، والدور الروسي، والدور الصيني المتوقع.

من جانب العراق، فأنّ توتر الأوضاع في سوريا قد يحدّ من قدرة البلاد الحفاظ على وتيرة ثابتة للنمو، كما أنّ الزخم التنموي والاقتصادي قد يتراجع مقابل المخاوف الأمنية، فضلًا عن ارتباك الأوضاع السورية قد يجعل القدرة على الإدارة اللامركزية للنمو تتراجع لاسيما في المحافظات المتاخمة منها كالموصل والأنبار، وقد يمتد هذا إلى إقليم كوردستان العراق، فيما لو اتّجهت الأوضاع نحو التصعيد بين الفصائل السورية وقوات سوريا الديموقراطية (قسد) التي تضمّ المسلحين الاكراد. أما إذا شهدت المدن السورية المتاخمة للأراضي العراقية أوضاعًا أمنية متردية بسبب سيطرة داعش، فأنّ هذا سيدفع بالمقابل القوات الأمنية العراقية إلى تركيز الجهود على حماية الحدود والأمن الداخلي في المحافظات القريبة من سوريا، مما يترتب على ذلك تراجع جهود إعادة الإعمار للمدن المُحرّرة من تنظيم داعش الإرهابي، وهذا يشمل جهود المنظمات الدولية التي ستنسحب نظراً لتردي الأوضاع عبر الحدود، والخوف من عسكرة الأوضاع الاجتماعية في الجانب العراقي.

على المستوى الواقعي، لا يمكن قصر النظرة إلى سوريا بوصفها بؤرة التركيز، فالتعقيدات التي تحملها الأوضاع في المنطقة تجعل الأمور أكثر تحسباً، وأنّ مساحة التركيز التي يسعى العراق إليها هي تطوير البنية التحتية المصرفية, ومحاولة دمج النظام المالي العراقي بالنظام المالي الدولي، كذلك حوكمة قطاع النفط، وتطوير خطوط الامداد، وتقليل الانبعاث وحرق الغاز من استخراج النفط ، إلى جانب تطوير البنية التحتية، وتنفيذ طريق التنمية، إلى جانب اعتبارات اقتصادية أخرى، وبقدر تعلّق الأمر بتلك الاعتبارات كونها تمثّل الأولويات التي تعمل عليها الحكومة العراقية، فأنّها ستتأثر تبعًا للتطورات التي ستحصل على الأرض.

٧. مساحات التأثير على الاقتصاد العراقي

لا زال الاقتصاد العراقي هشًّا ، فهو ليس محوكمًا، وغير قادر على الصمود، ومعتمدًا على الخارج، إذ لم يحقق العراق عبر السنوات الطوال من التحوّل كما أشرنا سابقًا بسبب الأوضاع الأمنية وتأجيل عملية التحوّل الاقتصادية مكاسب في حوكمة الأنشطة الاقتصادية, ومنها بالتحديد النظام المصرفي، والاندماج بالبيئة الاقتصادية الدولية (عين العراق مجموعة من مصارف المراسلة التابعة الى دول اقليمية: الأردن والامارات من أجل القيام بالتحويلات المالية للاستيرادات والأنشطة التجارية الأخرى للعراق كبديل عن المصارف المحلية الاهلية بالتحديد).

المأزق المالي والمصرفي: هذا الضعف ممكن أن يضع العراق أمام مأزق مالي في تسوية أنشطته التجارية الخارجية، كما أنّ البلاد لم تستطع تأمين السيادة المالية على عائدات مبيعات النفط العراقي والذي يُدار في بنك الاحتياطي الفيدرالي بالتنسيق مع مجموعة من المصارف الامريكية منها، ستي بنك (Citibank)، ويُقدّر اجمالي قيمة الأموال بحدود 120 مليار دولار[4]. كما أنّ انتخاب ترامب لولاية ثانية، قد يمنح قدرة أعلى له في فرض شروط على التحويلات المالية، والاستفادة من تلك الأموال في الاقتصاد الأمريكي... ويمكن أن يرتبط هذا الموضوع الى حدٍّ ما بالقدرة على المساومة مع العراق، لاسيما مع التطورات التي تحصل في سوريا، أو ما بعد سوريا من المرجّح.

أما في قطاع النفط والغاز، وتبعًا للنقاشات التي تجري حاليًا، لازال قطاع النفط العراقي غير محوكم، كما تشير التقارير الغربية إلى عمليات فساد تجري في بعض مفاصل هذا القطاع، كما أنّ هناك بعض الآراء تتحدث عن فرض عقوبات قد تشمل بعض الأفراد أو المنشآت النفطية أو الحسابات المالية [5]، كذلك يميل الرأي العام الغربي إلى رفض عملية منح التراخيص للشركات النفطية، والتي تستحوذ عليها الشركات الصينية، الأمر الذي ترفضه الجهات الغربية، من جهة أخرى فأنّ هناك قراءات تشير إلى احتمالات تراجع أسعار النفط في الفترات القادمة، معززة بطموحات ترامب في توسيع صادرات النفط الامريكية، ومن أجل تلبية طموحات ترامب في الاستفادة من أسواق الطاقة في الحفاظ على «السعر

4. Why does the US still control every penny of Iraqi oil revenues?, the Cradle, sep. 2024: https://thecradle.co/articles/why-does-the-us-still-control-every-penny-of-iraqi-oil-revenues
5. Is Trump Going To Turn The Screw On Iran's Key Criminal Accomplice Iraq?, Oil Price, December, 2024: https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Is-Trump-Going-To-Turn-The-Screw-On-Irans-Key-Criminal-Accomplice-Iraq.html

العادل» فأنّه قد يلجأ إلى تحديد الحصص السوقية لبعض الأطراف المصدرة للنفط, وقد يكون العراق من بينها ... إنّ هذه التوجّهات قد تعطي فرصة للاعبين الإقليميين لفرض التوجّهات في أسواق الطاقة، تجدر الإشارة إلى شكوى الكرد حاليًا من أنّ الحكومة المركزية تحدد عليهم القدرة إلى التحكّم في صادرات الإقليم، كما يرون أنّ الحكومة المركزية كانت سببًا في إيقاف صادرات النفط عبر ميناء جيهان، حاليًا، ووفقًا للاعتبارات الإقليمية يجري حديث حساس حول أهمية هدف إسرائيل المبادرة بربط صادرات النفط من إقليم كوردستان إلى إسرائيل مباشرة عبر المناطق الشرقية من سوريا مروراً بقوات سوريا الديموقراطية الكردية، وهذه الطروحات تمثل أمورًا حساسة جداً للأمن القومي العراقي، ولا بد من اقتراح الأدوات التي تحدّ أو تلافي التفكير في هذا المقترح ولو على المستقبل البعيد، وإن كان تحقيق هذا المقترح صعب جدا.

قد يلجأ العراق إلى حلّ بعض الالتزامات مع الشركات النفطية الصينية، أو حتى إلغاء الاتفاقية العراقية الصينية (تشير بعض التقارير الى الغاء الاتفاقية الصينية العراقية من الجانب العراقي[6])، لاسيما إذا كان هناك تأثير لصانع القرار الأمريكي.

أما عن طريق التنمية، وبما أنّ الطريق يمثّل إلى حدٍّ كبير وجهة نظر إقليمية مشتركة (العراق وتركيا وقطر والامارات)، فأنّ هناك احتمالات عدة قد تواجهه، ففي الداخل، تشتكي حكومة إقليم كوردستان، من أنّه قد تم استثناء الإقليم من الاستفادة من مزايا هذا الطريق، ويجد هؤلاء أنّ الدوافع السياسية هي التي تقف وراء تلك الاعتبارات. بالمقابل، فأنّ الحكومة التركية ونظرًا للظروف الحالية في سوريا (تركيا مستفيدة من الوضع الجديد في سوريا)، فأنها قد تدفع لتغيير الخارطة الجيوبولتيكية للطريق كي يدخل في بعض المناطق السورية، أو أن يتم إشراك سوريا في المشروع إلى جانب تركيا وقطر والامارات.

يطرح الإسرائيليون، طريق نيودلهي – العقبة – اليونان كطريق استراتيجي منافس إلى مبادرة الطريق والتنمية الصينية، فيدعم هذا الطريق الجانب الأمريكي، ويُتوقع أن يكون جزءًا من ترتيبات اتفاقية ابراهام التي سيعمل ترامب بقوة على تنفيذها وتوسيع أطرافها. وبالوقت نفسه، تتحدث بعض التقارير الإسرائيلية عن إنشاء طريق تنموي داعم لهذا الطريق يمتد من كوردستان العراق ويخترق الأراضي السورية في المناطق الكردية السورية، ومن ثم اختراق الصحراء السورية إلى الجولان ليضمّ الطريق إلى جانب الكرد الدروز في مرتفعات

6. Did Iraq suspend a $ 10 Billion deal with China? The Diplomate, November 2024, https://thediplomat.com/2024/11/why-did-iraq-suspend-a-10-billion-deal-with-china/

الجولان، ومن ثم ربط الطريق بالطريق الدولي المقترح (دلهي - العقبة)[7]، ومن الناحية الجيوبولتيكية فقد يصعب إنشاء مثل هذا الطريق؛ لأنّه يجب أن يقطع كامل الأراضي السورية، وهو أمر مستبعد؛ كونه غير قابل للتحقق.

إنّ الأرض الرخوة في سوريا، وحالة عدم الاستقرار، ستمثّل إحدى عُقد الاعتبارات الاقتصادية للعراق، ومع ذلك، فأنّ هناك احتمالين قابلين للتحقّق، وأحدهما نقيض الآخر، فأما أن ينعكس الاستقرار الداخلي في سوريا إلى فرص اقتصادية الى العراق، لاسيما إيصال النفط العراقي إلى ميناء طرطوس على البحر الأبيض المتوسط، وإحياء خط النفط العراقي المار عبر الأراضي السورية، والاستفادة من الاندماج السوري في المنظومة الاقتصادية الدولية، مما يُتيح للعراق توسيع قاعدة الشركاء الاقتصاديين، أو أن الأوضاع السورية ستتدهور بصورة أكبر، مما يحرم كلا البلدين من فرص الاندماج الاقتصادي، وبالنتيجة، تكون الأوضاع الداخلية في سوريا ورقة ضغط اقتصادية على العراق، فيما لو اتّجه النظام الجديد في سوريا إلى التطبيع مع إسرائيل، فأنّ قدرة العراق على الصمود أمام المنظومة الاقتصادية – السياسية المتشكلة حديثًا في المنطقة قد تعرّض الاقتصاد العراقي إلى الخطر، ناهيك عن الأمن القومي للعراق.

7. The Israeli- Iraq highway: from pipe dream to pipeline, Jerusalem post, December 2024: An Israel-Iraq highway: From pipe dream to pipeline - The Jerusalem Post

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org